التهريب في سورية

النطاق والبعد السياسي والاقتصادي

إعداد: خالد التركاوي
باحث رئيسي في مركز جسور للدراسات

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

دراسة
أيلول/ سبتمبر 2021

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مؤسسة مستقلة متخصصة في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلّقة بالشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني في منطقة الشرق الأوسط والشأن السوري بشكل خاص، لمد جسور نحو المسؤولين وصناع القرار في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلّقة بقضايا المنطقة من خلال تزويدهم بالمعطيات والتقارير المهنيّة الواقعية الدقيقة.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات – 2021
www.jusoor.co

مقدمة

يمكن تعريف التهريب على أنه إدخال أو إخراج السلع والبضائع من البلاد بصورة مخالفة لما تنص عليه التشريعات، أو بما يضمن عدم تحصيل الرسوم الجمركية، أو في مخالفة لأحكام المنع. وقد نصت بعض النصوص في القانون السوري على تعريفات مشابهة، وأضافت عليه ما يتعلق بإدخال أو إخراج السلع المقيدة حركتها[1]، أي أننا نتحدث عن تحرك السلع من وإلى الدولة بطريقة مخالفة لما هو معمول به وعبر الحدود.

قد تكون مسألة التهريب في سورية أوسع من تحرك السلع عبر الحدود، ولكن مع انقسام سورية إلى عدة أقاليم سيطرة مختلفة نستطيع الحديث عن تهريب يجري بين هذه المناطق، حيث تمنع القوانين تحرك السلع من وإلى منطقة معينة، وفي حالات أخرى نجد أن بعض القوانين الدولية منعت على الدول التعامل مع النظام السوري في أنواع معينة من التبادل التجاري، مما جعل النظام وبعض الفاعلين في سورية يستخدمون طرقاً ملتوية لتلبية احتياجاتها.

تتناول هذه الدراسة ظاهرة التهريب في سورية في مرحلة ما بعد 2011 وتحاول تحليل أسبابها وتوظيفهم لها وأغراضهم من استخدامها، حيث يظهر أن التهريب كعملية باتت أداة ذات أدوار متعددة الأبعاد قد تتجاوز البعد الاقتصادي إلى ما هو أمني وسياسي، وستبدأ الدراسة بالوقوف قليلاً عند ظاهرة التهريب في مرحلة ما قبل 2011، ومن ثم ستتناول مرحلة ما بعد 2011 من حيث الأماكن الرئيسية للتهريب وتحليل دور الفاعلين فيها، ثم ستتطرق إلى أثر هذه الظاهرة على هؤلاء الفاعلين.

(1) نصوص وموادّ قانون قمع التهريب، محاماة، في 2017/01/23: https://bit.ly/3i8owhB.

أولاً: التهريب قبل 2011 وتوظيفه السياسي

شكَّل دخول القوات العسكرية السورية إلى لبنان منتصف السبعينيات من القرن الماضي عاملاً أساسياً في تسييل الحدود مع لبنان، حيث تم تأسيس ما عرف فيما بعد بالخط أو الطريق العسكري، وهي طرق تدخلها سيارات الأمن والجيش لتعبر من وإلى لبنان دون أن تخضع لأي تفتيش، مما أتاح نقل المواد من لبنان إلى سورية بحرية ودون قيود تُذكر وأسس لتهريب بين البلدين تدعمه الجغرافيا المتداخلة.

كذلك ساهم اختلاف النظم الاقتصادية – الاجتماعية بين سورية ومحيطها في دعم عملية التهريب، فقد تبنت سورية نظاماً يعتمد على دعم السلع الأساسية في حين أن دولة كتركيا مثلاً كانت تتبنى الاقتصاد الحر، وهو ما ساهم في مرحلة ما قبل 2011 بتهريب بعض الموادّ إلى القرى التركية الحدودية، وكذلك تهريب المازوت رغم صعوبة عمليات التهريب في تلك المناطق نتيجة الرقابة الأمنية التركية على الحدود على خلفية مساعيها لمنع انتقال عناصر حزب العمال الكردستاني بين البلدين.

وبينما كانت أسواق الخليج مغرية لنقل المخدرات والكحول حيث يتم دفع مبالغ طائلة مقابلها، فإن عمليات تهريب كانت تجري بين سورية والخليج عبر الأردن لإيصال كميات من المخدرات المصنعة في سورية أو لبنان عبر سورية والأردن.

وظلت الحدود العراقية - السورية الأكثر ضبطاً نظراً لتوتر العلاقات السياسية بين البلدين حتى سقوط نظام صدام حسين عام 2003، فيما فتحت سورية الحدود بعد ذلك أمام الراغبين بدخول العراق وأصبحت الحدود أكثر مرونة أمام حركة السلع والأفراد[2] خاصة بين العشائر والأسر التي تجمعها صلات قرابة.

وكذلك الحال بالنسبة للحدود البحرية مع قبرص واليونان التي ربما كانت الأكثر انضباطاً بسبب الجغرافيا البحرية في المقام الأول، فقد كان الحديث يجري عن تهريب سلع بسيطة كالزجاجيات والأدوات الكهربائية والتبغ وعمليات التهريب، وهي موادّ لم تكن تُهرَّب عَبْر شبكات تهريب؛ وإنما من خلال الاستفادة من حركة السفن التي تنتقل بين المدن الساحلية في شرق المتوسط.

ساهمت المناطق الحرة المحدثة في سورية كذلك بتشجيع عمليات التهريب، فالمنطقة الحرة هي حيز جغرافي على الأراضي السورية مستثنى من القوانين الضريبية والاستثمارية، وقد نشأ في سورية فعلياً عدد من هذه المناطق، ومع حجم الفساد الكبير المنتشر في سورية كانت الاستفادة من هذه المناطق تتمثل في استخدامها كطريق لعبور السلع والبضائع من قبل المتنفذين.

(2) الطريق السوري إلى الإرهاب الإسلامي، منتدى الشرق الأوسط، 2010: https://www.meforum.org/2589

تم تقدير حجم اقتصاد الظل السوري بـ45٪ من الناتج المحلي الإجمالي في تسعينيات القرن الماضي، وهو من أعلى المعدلات في العالم حيث إن متوسط اقتصاد الظل في 76 دولة نامية كان 34٪ فقط وفق دراسات[3]، ويعتقد أن معظم هذه النسبة تتعلق بالتهريب والتهرب الضريبي.

هكذا نستطيع أن نجد أن التهريب لم يكن حالة طارئة في الاقتصاد السوري ولا استثناء تتم مكافحته، بل هو جزء أصيل من الاقتصاد السوري دعمته مصالح سياسية واقتصادية وكذلك إدارية تتعلق ببنية المؤسسات السورية الحكومية، أي أنه لم يقتصر على البعد الاجتماعي-الجغرافي المتمثل بتداخلات الحدود وصلات القرابة أو المعارف كما هو حال التهريب في معظم الدول، فالتهريب في سورية ارتكز على مقومات مدعومة من قبل السلطة نفسها وأحياناً أخرى أتى كإجراء عارض في إطار انتشار الفساد في مؤسسات الدولة، وهو وإن كانت الحصة الأكبر منه تتم عبر لبنان إلا أنه لم يقتصر على الحدود السورية – اللبنانية، فقد امتد عبر حدود سورية مع كل من الأردن والعراق وتركيا وكذلك الحدود البحرية مع الدول الأوروبية.

لم تكن أسباب السلطة -قبل 2011- واضحة في التأسيس لجعل التهريب جزءاً من اقتصاد البلاد، وربما تكون التفسيرات الأكثر منطقية هي جعله قطاعاً استثمارياً لبعض كبار المقربين من السلطة شأنه شأن أي قطاع آخر، ولكن بعد 2011 ظهرت أبعاد سياسية أخرى لعملية التهريب سيجري الحديث عنها في الأقسام القادمة.

(3) عصام الشيخ أوغلي وعلي إبراهيم وعبد القادر نيال، القطاع غير المنظم في سورية ومتطلبات الإدماج، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الخامسة عشرة، جمعية العلوم الاقتصادية، https://secoss.org

ثانياً: التهريب من وإلى لبنان بعد 2011

تمثل الحدود السورية - اللبنانية خطوطاً لتحديد المناطق الجغرافية التابعة لكِلا البلدين أكثر منها جدراناً لعزل البلدين عن بعضهما، إذ إن ضبط التدفق عبر معابر شرعية كان -ولا يزال- أمراً صعباً، فالدولتان المتداخلتان تاريخياً وجغرافياً بقيتا مفتوحتين على بعضهما بشكل كبير في ظل أصعب الظروف، وقد كرس دخول الجيش السوري للبنان منتصف السبعينيات من القرن الماضي سيولة الحدود وجعل انتقال الأفراد والسلع سلساً وسهلاً وكذلك محمياً من قِبل السلطة، حيث ساهم التهريب بتقليل حجم التكلفة على عدد كبير من المنشآت والأفراد في سورية رغم كلفته السلبية على خزينة الدولة.

بعد 2011 شكلت الحدود اللبنانية مكاناً لانتقال الأفراد والسلع بشكل أكثر من ذي قبل، ومع زيادة التداخلات بين الحالتين السورية واللبنانية وانخراط أطراف لبنانية في الصراع السوري صارت الحدود أقل صلابة أمام السلع والبضائع.

المعابر الرسمية على الحدود السورية – اللبنانية

معبر جديدة يابوس (عند الجانب السوري) - المصنع (عند الجانب اللبناني)	بلدة جديدة يابوس، محافظة ريف دمشق/ سورية - بلدة المصنع، محافظة البقاع/ لبنان	نقل المنتجات الزراعية، والحيوانية، والمسافرين.	حالياً مفتوح للشحن ومسافري الترانزيت من الجهة السورية فقط.[4]
معبر الدبوسية	قرية الدبوسية في منطقة تلكلخ، محافظة حمص/ سورية - قرية العبودية في محافظة الشمال/ لبنان	نقل المنتجات الزراعية، والحيوانية، والمسافرين.	حالياً مفتوح للشحن ومسافري الترانزيت من الجهة السورية فقط
معبر جوسية	قرية جوسية في مركز القصير، محافظة حمص/ سورية – قرية القاع، محافظة بعلبك/ لبنان	نقل المنتجات الزراعية، والحيوانية، والمسافرين.	تم إغلاقه بداية عام 2017 وأعيد افتتاحه نهاية 2017. حالياً مفتوح للشحن ومسافري الترانزيت من الجهة السورية فقط.
معبر تلكلخ - البقيعة	تلكلخ، محافظة حمص/ سورية – وادي خالد، محافظة الشمال/ لبنان	نقل المنتجات الزراعية، والحيوانية، والمسافرين.	حالياً مفتوح للشحن ومسافري الترانزيت من الجهة السورية فقط
معبر العريضة	محافظة طرطوس/ سورية – محافظة الشمال/ لبنان	نقل المنتجات الزراعية، والحيوانية، والمسافرين.[6]	حاليا مفتوح للشحن ومسافري الترانزيت من الجهة السورية[5] فقط

(4) إغلاق معبر المصنع الحدودي في لبنان.. مع بعض الاستثناءات، MidlineNews، 1/2020/8: https://2u.pw/2vZYw.

(5) مباحثات لبنانية سورية بشأن "التهريب" و"المعابر غير الشرعية"، عربي21، 2020/5/20: https://2u.pw/SSwdq.

(6) النظام السوري ينوي فتح جميع المعابر الحدودية مع لبنان، عنب بلدي، 201/9/17: https://2u.pw/Vxrit.

الخريطة رقم (1)

أهم المعابر الرسمية على الحدود السورية اللبنانية

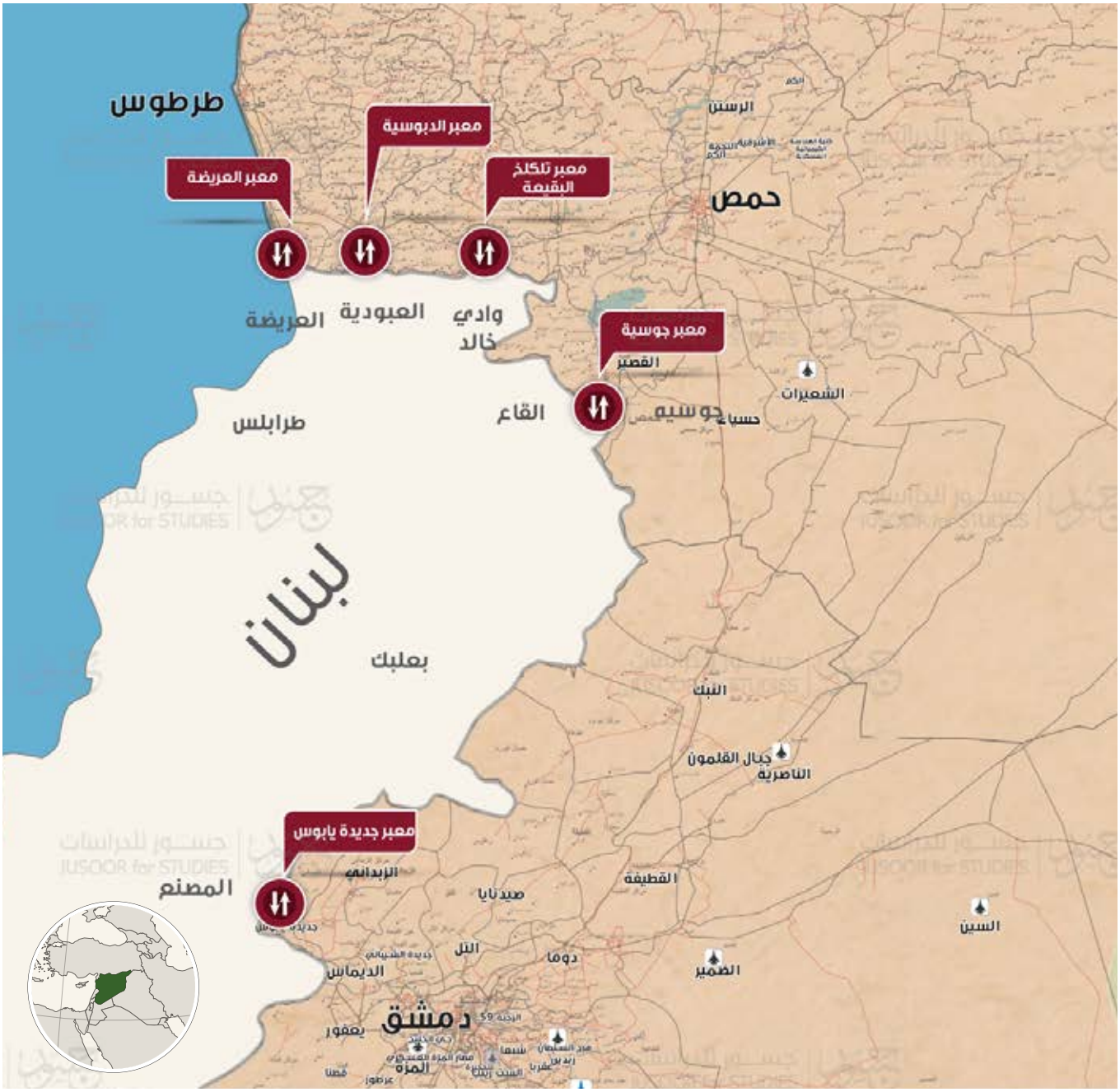

أيلول/ سبتمبر 2021

مفاتيح الرموز

- معبر رسمي
- معبر غير رسمي

يسيطر الجيش اللبناني على هذه المعابر بشكل رئيسي وتنتشر عبر هذه المعابر عمليات تهريب تقليدية أغلبها لسلع صغيرة الحجم، أو سلع مغلفة ومحكمة الإغلاق بحيث يصعب تفتيشها في إطار الأدوات المستخدمة على المعابر السورية اللبنانية، وقد توسعت سيطرة الجيش لضبط الحدود الشمالية بشكل ملحوظ، وهي مناطق تهريب تقليدية في مرحلة ما قبل 2011، ويتوقع أن ضبطها أتى على خلفية تدفق اللاجئين السوريين نحو لبنان بشكل رئيسي وليس لمكافحة السلع القادمة عبرها.

ولكن الأمر لا يتوقف عند ذلك، بل إن 124 معبراً غير شرعي بين البلدين يتم استخدامها لنقل السلع والمواد،( ) وفي بعض الأحيان يجري الحديث عما هو أكبر من هذه الأعداد بما قد يصل إلى 150 معبراً. وفي كل الأحوال فإن الحديث عن معابر شرعية وأخرى غير شرعية في ظل سيولة الحدود التامة وتدفق قوات عسكرية بين الطرفين بشكل يومي يعد أمراً منفصلاً عن الواقع، فواقع الحدود السورية اللبنانية يشير إلى أنه في أحد جوانبه مجرد خطوط على الخريطة تم مسحها تماماً من الناحية العملية.

بعد الحديث عن شحنة الرمان الشهيرة التي منعت السعودية على إثرها دخول البضائع اللبنانية بسبب اكتشاف كميات كبيرة من الحبوب المخدرة،( ) قدم وزير الداخلية محمد فهمي تقريراً للبرلمان( ) وضَّح فيه أن هناك 26 نقطة تستخدم للتهريب بين البلدين ولكنها نقاط صغيرة وغير مهمة من ناحية الحجم، وبحسب التقرير فهي: "عبارة عن فتحات في السواتر الترابية يجتازها الأشخاص سيراً على الأقدام أو على الدراجات النارية أو على الدواب، وفي غالبيتها تهدف إلى نقل مواد بغرض الاستعمال العائلي كمقايضة، وليس للتهريب بمفهوم التهريب بكميات كبيرة".( ) وبهذا يكون التقرير غض النظر فعلياً عن المعابر الكبيرة غير الشرعية المستخدمة من قبل حزب الله لأسباب قد تكون متعلقة بشكل رئيسي بتحالف الوزير مع الحزب ومراعاته لمصالح الحزب المنخرط في الصراع السوري منذ سنوات طويلة.

ويبين الجدول رقم (2) بعض أهم المعابر البرية غير الرسمية التي تتم عبرها عمليات التهريب بين سورية ولبنان على الحدود الشرقية للبنان، علماً أن الحديث يجري عن تهريب عبر البحر كذلك خاصة للمواد المخدرة.

(7) 124 معبرًا غير شرعي بين لبنان وسورية، العربية نت، 2019/7/23: https://bit.ly/3x5ufJy.

(8) بعد الرمان صور لإحباط محاولة تهريب جديدة للسعودية، الحرة، 2021/07/26: https://arbne.ws/3f2kJjZ.

(9) حالة المعابر غير الشرعية على الحدود الشرقية، الجمهورية، 2021/05/27: https://www.aljoumhouria.com/ar/news/597311.

(10) المرجع السابق.

أهم المعابر غير الرسمية على الحدود السورية اللبنانية		
معبر الزبداني – جنتا	حزب الله	الأفراد والعتاد والأسلحة الخاصة بالحزب إضافة للمحروقات والحبوب المخدرة والأموال
معبر إبش بين بلدة القصر اللبنانية ومدينة القصير السورية	حزب الله	الأفراد والعتاد والأسلحة الخاصة بالحزب إضافة للمحروقات والحبوب المخدرة والأموال
معبر قوسايا الزبداني	قوات جهاد جبريل	الأسلحة والعتاد إضافة إلى الأفراد
معبر القاع - البريج	حزب الله	مواد غذائية من حبوب وغيرها إضافة للمحروقات
معبر بعلبك – جراجير	حزب الله	تمر عليه السيارات الصغيرة التي تحمل الأدوية، والمحروقات، والأموال والحبوب المخدرة
معبر الزمراني – جراجير	حزب الله	تمر عليه السيارات الصغيرة التي تحمل الأدوية، والمحروقات، والأموال والحبوب المخدرة
معبر فليطة – عرسال	الجيش اللبناني	أفراد وبضائع متنوعة
رنكوس – عين الجوزة	الفرقة الرابعة السورية	بضائع متنوعة
ممرات ترابية صغيرة قرب أوتوستراد بيروت – دمشق	الجيش اللبناني	بضائع متنوعة

اعتمد الحزب على تجارة المخدرات بالاستفادة من هذه المعابر، وذلك لسد النقص في الدعم المالي من إيران بعدما فرضت الولايات المتحدة عقوبات على إيران عام 2018، وتركزت تجارة الحزب بالمخدرات بين الحدود السورية - اللبنانية مصدراً إياها إلى الأردن ومنها إلى الخليج. يقول بعض المحللين بأن للحزب تعاوناً مع قوات روسيا المسيطرة على ساحل سورية في طرطوس بتصدير المخدرات إلى روسيا وربما منها إلى أوروبا. يقدر بعض الاقتصاديين أن واردات الحزب من تصدير المخدرات فقط وصلت إلى 850 مليون دولار عام 2017.

للحزب نشاط أيضاً امتد طوال العقد الأخير في تهريب السجائر، والأدوات الكهربائية، والغذاء، والثياب، والأسلحة الخفيفة، وكذلك الأسلحة الثقيلة والسيارات في العامين الأخيرين، وذلك من لبنان إلى سوق ديماس في ريف دمشق. ولكن انقلب الحال خلال العام الماضي بسبب الأزمة المالية في لبنان والمظاهرات الشعبية ضد الفساد الاقتصادي في مؤسسات الدولة اللبنانية، ليبدأ الحزب بتهريب المنتجات الزراعية من سورية إلى لبنان بأسعار رخيصة، إذ يقوم الحزب بشراء أملاك زراعية في سورية بأسماء أعضاء سوريين في حزب الله السوري ونقل الملكية للمقاتلين اللبنانيين ضمن استراتيجية أوسع لبناء إمبراطورية اقتصادية في سورية.[11]

[11] Ezzi, Mazen. 2020. Lebanese Hezbollah's Experience in Syria. European University Institute. Retrieved from: https://2u.pw/crCqr.

الخريطة رقم (2)

أهم المعابر غير الرسمية على الحدود السورية اللبنانية

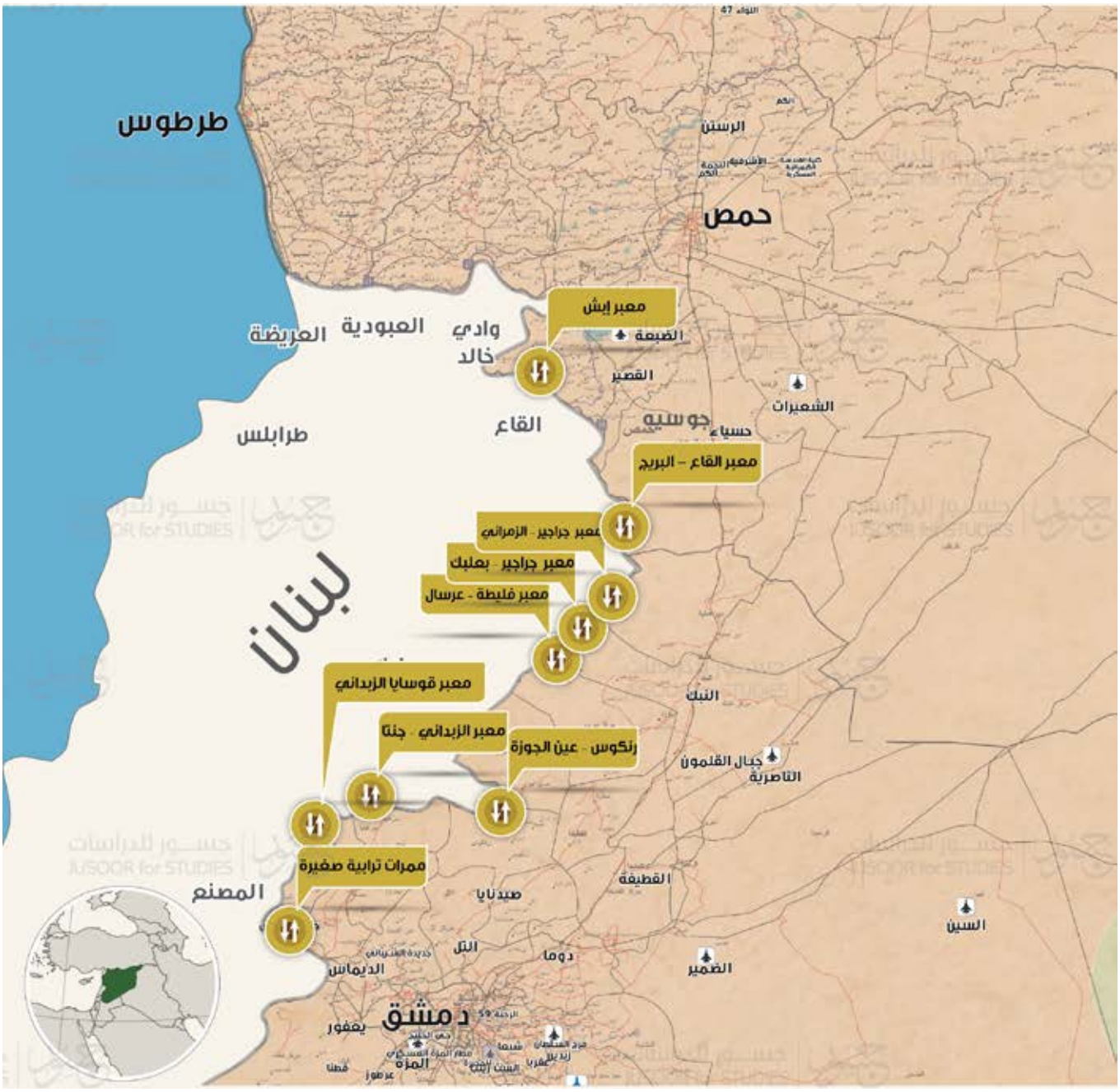

أيلول/ سبتمبر 2021

مفاتيح الرموز

- معبر رسمي
- معبر غير رسمي

ثالثاً: التهريب من وإلى العراق بعد 2011

تعتبر الحدود السورية - العراقية أكبر من حيث الطول من مثيلتها اللبنانية حيث تصل إلى 600 كم،[12] وقد خضعت هذه الحدود لتحولات مهمة أبرزها أنها باتت خطوطاً نظرية في زمن سيطرة تنظيم داعش على جزء مهم من الأراضي العراقية والسورية.

تساهم العلاقات العشائرية المترابطة على طرفَي الحدود خاصة في منطقتَي القائم العراقية والبوكمال السورية بحركة تجارية قديمة تعتمد على التهريب في بعض الأحيان، حيث انتشرت تجارة التهريب خاصة للمواشي والسجائر بين الطرفين.

بعد انتهاء نفوذ داعش ظلت الحدود "السورية – العراقية" خاضعة عملياً لسيطرة ميليشيات أكثر من كونها حدوداً رسمية تشرف عليها الحكومات، مما جعلها معبراً مهماً لتهريب السلاح والبضائع، وفي الجدول رقم (4) نسرد جميع المعابر الرسمية وأهم المعابر غير الرسمية مع بيان حالتها وما يتم نقله عبرها.

الجدول رقم (4)

المعابر الرسمية وأبرز المعابر غير الرسمية بين العراق وسورية

اسم المعبر	رسمي أو غير رسمي	الجهة المسيطرة	موقع المعبر	البضائع التي تمر عبره	هل هو مفتوح دائماً؟
سيمالكا	غير رسمي	قسد وحكومة كردستان	فيشخابور/ العراق – محافظة الحسكة/ سورية	الأفراد، والمواشي، والأدوية	مفتوح جزئياً
ربيعة العراقي - اليعربية السوري	رسمي	البشمركة	محافظة نينوى/ العراق- محافظة الحسكة/ سورية		مغلق حالياً[13]
القائم (حصيبة) العراقي - البوكمال السوري	رسمي	ميليشيات مقربة من إيران	محافظة الأنبار/ العراق- محافظة دير الزور/ سورية	بضائع تجارية[14] وأسلحة وجنود	مفتوح حالياً
معبر الوليد العراقي - التنف السوري	رسمي	قوات أمريكية	محافظة الأنبار/ العراق- محافظة دير الزور/ سورية[16]	قوافل عسكرية[15]	مفتوح للقوات الأمريكية
معبر جنوب القائم يبعد 500 متر عن المنفذ الرسمي	غير رسمي	ميليشيات مقربة من إيران	محافظة الأنبار/ العراق- محافظة دير الزور/ سورية	تهريب بضائع مختلفة، ومخدرات، وأسلحة.[17]	مفتوح حالياً
معبر العكاشات شمال القائم	غير رسمي	ميليشيات محسوبة على إيران	محافظة الأنبار/ العراق- محافظة دير الزور/ سورية	قطع السيارات والأدوية	
معبر السنجك	غير رسمي	ميليشيات مقربة من إيران	محافظة الأنبار/ العراق- محافظة دير الزور/ سورية	تهريب بضائع مختلفة، ومخدرات، وأسلحة.[18]	مفتوح حالياً

(12) الحدود السورية – العراقية.. جبهة صراع دولي وإقليمي، صالون سورية، 2020/05/18: https://bit.ly/2VieO3u.

(13) لجنة الإنقاذ الدولية تدعو مجلس الأمن لإعادة استخدام معبر اليعربية. ARTA، 25 /2020/6: http://artafm.com/news/21787

(14) Yeranian, Edward. 2019. " Syria, Iraq Officially Reopen Albukamel Border Crossing Closed Since 2014". VOA. Retrieved from: https://2u.pw/8ikkT.

(15) Bayar, Gozde. 2020. "US continues to reinforce military bases in Syria". AA. Retrieved from: https://2u.pw/ZS9SN.

(16) الدباغ، أحمد، الحدود العراقية السورية.. تاريخ من عدم الاستقرار، نون بوست، 2019/11/26: https://2u.pw/lSMXz.

(17) الأمير، محمد، معبر القائم: التحدي الأكبر للكاظمي في السيطرة على المنافذ الحدودية العراقية، الحل نت، 2020/7/28: https://bit.ly/3CeodtE.

(18) المرجع السابق.

الخريطة رقم (1)

المعابر الرسمية وأبرز المعابر غير الرسمية بين العراق وسورية

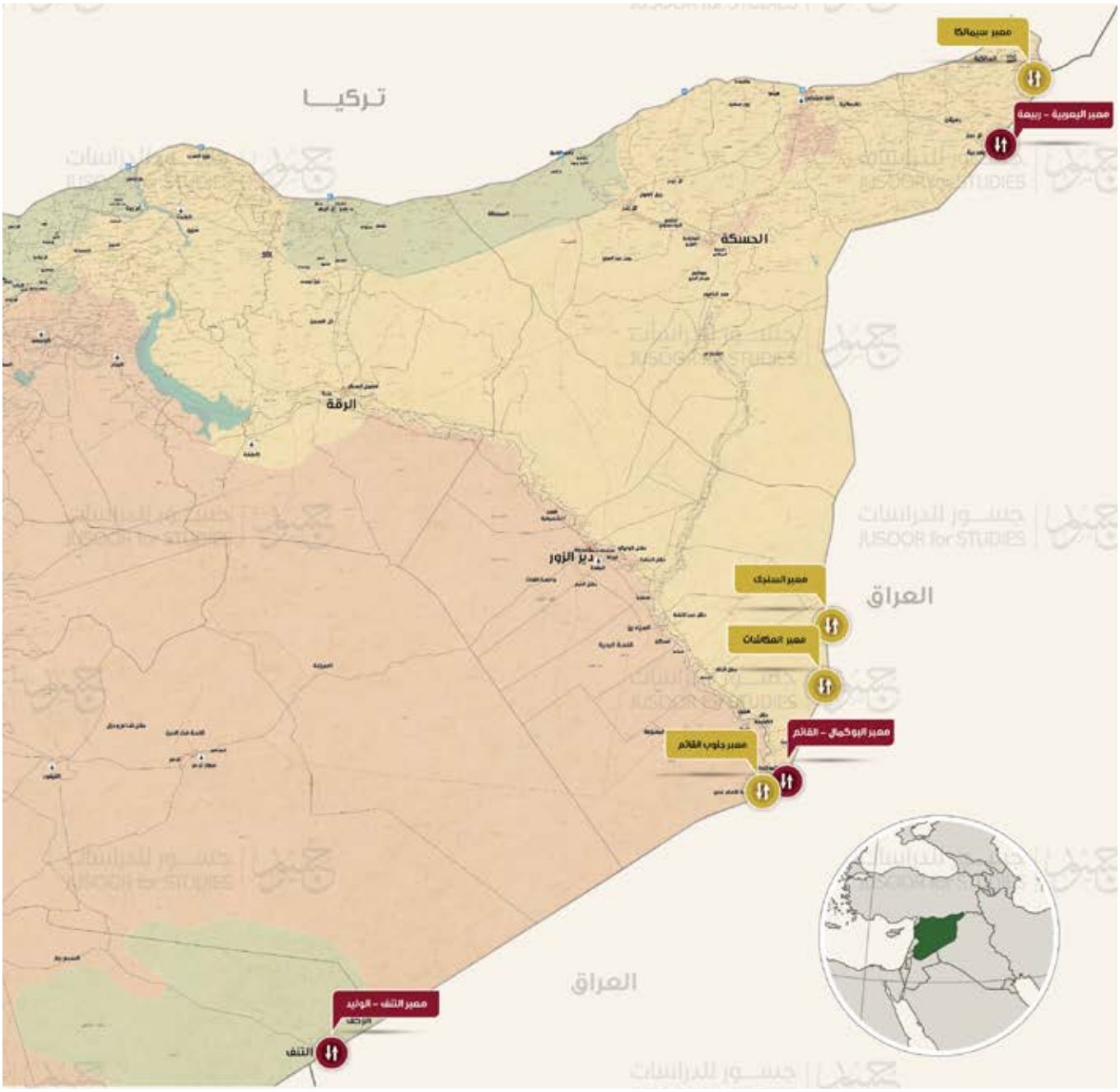

أيلول/ سبتمبر 2021

مفاتيح الرموز

- معبر رسمي
- معبر غير رسمي

رابعاً: التهريب عبر الحدود الأردنية

حتى عام 2020 بدت الحدود السورية الأردنية أكثر الحدود ضبطاً من حيث السيطرة الأمنية لأسباب تتعلق بوجود قواعد عسكرية أجنبية وكذلك التواجد الإسرائيلي إضافة إلى رغبة واضحة للأردنيين منذ اليوم الأول بضبط تلك الحدود. وتتمثل عمليات التهريب بين الأردن وسورية بنقل المواد عبر المعابر الرسمية، ولكن مع مرور الوقت يبدو أن هذا الواقع أخذ بالتحول.

ورغم وجود معبرين رسميين بين درعا والأردن فقد ظلا مغلقين معظم الوقت في مرحلة ما بعد 2011، وكثيرًا ما تعطل تدفق السلع والأفراد نتيجة عمليات اعتقال أو تهريب من الجانب السوري نحو الأردن، وفي الشكل رقم (1) ندرج أبرز عمليات التهريب التي تم الكشف عنها.

الاردن.. مقتل شخص وإصابة آخرين خلال إحباط الجيش محاولة تسلل وتهريب مخدرات من سوريا - RT

الشكل رقم (1)

نماذج على بعض عمليات التهريب بين الحدود الأردنية السورية

2020-04-29

حبوب كبتاغون داخل علب المتة
معبر نصيب – جابر

19 مليون

قرص كبتاغون مخبأة في متة ماركة خارطة الخضراء

2020-11-08

كفوف حشيش وحبوب مخدرة
معبر نصيب – جابر

400

كف حشيش وآلاف الحبوب المخدرة نوع لاريكا

2020-11-27

شحنة حشيش
فتحات عبر الحدود السورية الأردنية

آلاف

الحبوب المخدرة متنوعة الأشكال والأنواع

2021-02-28

ثلاث شحنات تهريب مواد مخدرة
فتحات عبر الحدود السورية الأردنية

2000

كف حشيش وآلاف الحبوب من نوع كبتاغون

أيار– مايو 2021

أربع شحنات تهريب مخدرات
فتحات عبر الحدود السورية الأردنية

آلاف

الحبوب المخدرة متنوعة الأشكال والأنواع

2021-07-20

خمس شحنات تهريب مخدرات
فتحات عبر الحدود السورية الأردنية

مليون

حبة كبتاغون

2021-07- 23

حبوب مخدرة
معبر نصيب – جابر

2.1 مليون

حبة كبتاغون كانت مخبأة في معجون البندورة لشركة
من ريف دمشق

بالاستناد إلى الشكل السابق نستطيع أن نلاحظ الآتي:

- تركزت عمليات التهريب بين سورية والأردن في تهريب المخدرات، وذلك ليس من أجل إدخالها للأردن بل كحلقة مرور نحو أسواق الخليج، ويتم عادة نقلها داخل شحنات الفواكه أو الخضار أو المواد الزراعية المصنعة.
- تعتبر الفرقة الرابعة والميليشيات المحسوبة على إيران ومنها حزب الله اللبناني أبرز المتورطين في عمليات التهريب هذه، وذلك في سبيل تطوير مواردها بشكل رئيسي.
- الميليشيات الإيرانية وقوات تابعة للنظام السوري تحاول خرق الحدود وتسييلها عبر إحداث فتحات في هذه الحدود، وذلك لأسباب تتعلق برغبتها بإحداث ثغرات تضمن وصولها إلى الجانب الأردني والضغط على إسرائيل، وكذلك في سبيل وصول أبعد نحو الخليج بالاستفادة من تجارب سابقة مع الحدود السورية العراقية والحدود السورية اللبنانية.
- مع مرور الوقت تتزايد شبكات التهريب وعمليات التهريب نحو الأردن، مما يدل على أن ما يتم ضبطه أقل بكثير مما يتمكن من العبور، أي أن استمرار المحاولات وتزايد عددها يدل على جدوى هذه العمليات من قِبل المسؤولين عنها.

خامساً: التهريب مع تركيا بعد 2011

لم تكن الحدود "السورية – التركية" خاضعة للرقابة مع مطلع 2011 كما هي عليه بعد عشر سنوات من بدء الثورة السورية، ومع تراجُع سيطرة قوات النظام اشتعل تهريب البضائع على الحدود السورية التركية بدرجة غير مسبوقة وخاصة المحروقات والمواشي والعُدَد الصناعية التي تم نهبها من المعامل القريبة في حلب وريفها.

ورغم أن تركيا بدأت تشدد الرقابة على حدودها مع مرور الوقت حيث بنت جداراً عازلاً، إلا أنها اتبعت في السنوات الأولى من الصراع السورية سياسة إنسانية في قضية دخول الأفراد ولو بشكل غير قانوني، حيث بنت مخيمات على الحدود واستقبلت عدداً كبيراً من السوريين الفارين من القصف مما جعل الحدود أكثر سيولة.

تقوم مقاربة تركيا في ضبط حدودها مع سورية على ثلاث ركائز رئيسية نستطيع أن نشير إليها بالآتي:

- السماح للفارين من القصف بدخول أراضيها ولو بطرق غير شرعية عبر القفز من فوق الجدار العازل.
- ضبط الحدود أمام حركة السلع والبضائع عبر تقنين العمليات من خلال افتتاح عدد من المعابر التجارية التي تسمح بعمليات النقل وتجعلها رسمية.
- التشدد في ضبط الحدود الجنوبية الشرقية من جهة سيطرة قوات "قسد" وذلك لأسباب أمنية.

من خلال ذلك نستطيع أن نقول إن الحدود السورية التركية مرت بمرحلتين رئيسيتين، هما مرحلة الضبط الجزئي للحدود والتي امتدت منذ اشتعال الثورة وحتى منتصف 2015 تقريباً، وخلالها كان التهريب ملحوظاً بين سورية وتركيا، حيث دخلت السلع من محروقات ومواد غذائية وقطع صناعية وآلات إضافة للأفراد. فيما امتدت المرحلة الثانية منذ منتصف 2015 وحتى 2021، وفيها كانت تركيا أكثر تشدداً تجاه الحدود، وفعّلت عمليات رقابة أكبر على الحدود، وبدأت بتبني نهج متشدد مما سمح بانضباط الحدود بشكل أكبر.

سادساً: انعكاس التهريب على مختلف اللاعبين في سورية

01 النظام السوري

لا يعترف النظام السوري بعمليات التهريب عملياً ويعتبرها غير شرعية قانونياً، ولكنه على الجانب الآخر يتيح للجماعات المسلحة والتجار المحسوبين عليه بتطوير هذه العمليات وجعلها مصدراً للتمويل، وكذلك يسن النظام السوري قوانين تشجع على التهريب في مآلاتها. في الجدول رقم (2) نسوق بعض الأمثلة على هذه القوانين والإجراءات.

الجدول رقم (2)

القوانين والإجراءات المتخذة من جانب النظام التي تشجع على عمليات التهريب		
قرار مجلس الوزراء بالسماح للصناعيين باستيراد المحروقات مباشرة	2017 واستثناءات خاصة بمدد محددة في 2014 وأوقات أخرى	تشجيع عمليات التهريب من لبنان ومناطق سيطرة قسد وقبلها داعش
رفع أسعار المحروقات	بالتزامن مع أو -بعد بقليل من- رفع لبنان لسعر المحروقات	أبقى أسعار سورية أعلى منها في لبنان وبالتالي ضمان تحقيق مكاسب لشبكات التهريب
ضم كبار المهربين إلى مجلس الشعب أمثال أحمد درويش وحسام قاطرجي	الدوران التشريعيان 2016 و2020	منحهم حصانة قانونية وقوى شبكات نفوذهم
قرار منع استيراد السيارات	منذ 2012	حصر الاستثناءات لأصحاب النفوذ وكبار الشبيحة
قرار منع استيراد الهواتف الجوالة	2021	حصر الاستيراد بأيدي شخصيات وشركات محددة مقابل الدفع لمسؤولين

من الملاحظ أن النظام السوري، وإن كان يتصرف ظاهرياً كحكومة يجب أن تضبط عمليات التهريب وتحد منها، إلا أنه يشجع عمليات التهريب ويعتبره أحد أهم الوسائل القادرة على إمداده ودعمه، ونستطيع أن نسرد النقاط الآتية كأبرز الفوائد التي يقدمها التهريب للنظام السوري:

- يقلل التهريب فاتورة النظام السوري ويجعل قدرته على تأمين احتياجاته خاصة من الوقود والحبوب أكبر من أي وقت، ويستخدم لهذا الغرض الأراضي اللبنانية وكذلك مناطق شمال سورية بشكل رئيسي لخدمة هذا الهدف.
- يؤمن التهريب موارد مالية للنظام السوري، فأحياناً يكون التهريب لسلع تم جمعها من بيوت المهجرين الذين غادروا البلاد كما هو الحال في "السكراب" من الحديد والمعادن المستعملة المستخرجة من بيوت المهجرين والمصدر للخارج بطريقة رسمية أو غير رسمية.
- يخلط التهريب الأوراق ويجعل قدرة الدول الكبرى على ضبط الحدود ومعرفة تحركات النظام أقل كفاءة، فالنظام يستخدم التهريب للتهرب من العقوبات تارة ولخلط الأوراق تارة أخرى وعدم معرفة ما يستورده بالضبط.
- الضغط على دول الجوار، حيث إن زيادة التهريب تتطلب وجود مؤسسات الدولة لحماية الحدود من الجانب الآخر، وهذا ما يفعله النظام بشكل رئيسي مع الجانب الأردني حيث إن زيادة عمليات التهريب ترسل رسائل للأردنيين بأن تقوية النظام في سورية ستجعل من الحدود أكثر انضباطاً.

رجل الأعمال وعضو مجلس الشعب حسام أحمد قاطرجي ورئيس النظام بشار الاسد - عنب بلدي

02 حزب اللّه والميليشيات المحسوبة على إيران

عملت إيران على تشكيل الميليشيات العسكرية بطريقة تجعل منها وحدات مستقلة تعمل بالتنسيق معها، ولكن دون أن تضطر للاعتماد عليها بشكل كامل، فكل ميليشيا تمتلك مكتبها السياسي الذي يقودها وكذلك مكتبها الاقتصادي الذي يؤمن تمويلها من خلال عمليات التهريب بشكل رئيسي وبيع كل ما هو ممكن والاستفادة من الفرص التي تفسحها له العمليات العسكرية التي تقوم بها هذه الميليشيات.

يعتبر حزب الله أبرز ميليشيا محسوبة على إيران تبحث عن أساليب مختلفة لتطوير قدرتها على الحصول على الأموال، فهي وإن كان مصدر أموالها الرئيسية من إيران إلا أنها طورت منظومة استثمارات حول العالم، لكنها تعلم تماماً أنها تحت الرقابة الدولية، لذلك يعتبر التهريب من الأساليب المفضلة لدى الحزب من أجل تمرير الأموال والسلع.

مثلت الحدود السورية – اللبنانية وقدرة الحزب على الوصول إلى العمق السوري فرصة تاريخية لسوق جديد يتم ترويج منتجات الحزب وخاصة الحبوب المخدرة والسلاح فيه، فالأسلحة الفردية مثل المسدسات والحبوب المخدرة هي المنتجات الأكثر ربحية، ولكنها ليست الوحيدة.

عِلاوة على تأمين المال وتعزيز موارده، فإن حزب الله والكتائب المماثلة له تدرك أن اختراق الحدود يمثل فرص عمل لها ويعزز نفوذها الإقليمي، فحزب الله ومع دخول سورية تحول من قوة محلية إلى قوة إقليمية لا يستهان بها، ومع محاولاته المستميتة اليوم لاختراق الحدود الأردنية وإقامة نقاط له على الحدود العراقية يعرف الحزب أن فرصه بالتمدد ستصبح أكبر كلما كسر مزيداً من الحدود.

إضافة لهذين السببين، فإن سيولة الحدود تؤمن فرص عمل للمحسوبين على الحزب من قاعدته الشعبية للخوض في تجارات صغيرة ولكنها نافعة وتدر عليهم أرباحاً طائلة.

الميليشيات المحسوبة على إيران تسيطر على مساحات واسعة من الحدود العراقية السورية والجزء الشرقي من الحدود السورية اللبنانية عبر حزب الله وهي اليوم تصل إلى الحدود الأردنية، ويمكن القول بأنها تمتلك نفوذاً واضحاً منذ مطلع 2011 على هذه الحدود.

03 المعارضة السورية وهيئة تحرير الشام

توجد المعارضة السورية بشكل رئيسي في الشمال السوري في منطقة غرب الفرات، وهي منطقة حدودية مع تركيا، وقد استثمرت فصائل المعارضة في وجودها على الحدود بالحصول على إمداداتها في وقت سابق، ولكن مع تطور الأحداث وضبط الحدود التركية السورية أصبحت المعابر الرسمية هي السبيل الوحيد للحصول على ما تريده هذه الفصائل. وترى المعارضة في الحدود اليوم وسيلة لتمويلها ولكنها نادراً ما تنخرط في عمليات تهريب نظراً لما تدركه سلفاً بأن التهريب سينعكس سلباً على الجانب التركي. في المقابل، تستثمر الفصائل المعابر الداخلية لتهريب المواد القادمة من تركيا وكذلك مناطق النظام ونقلها بين الجانبين.

تعود الأسباب الرئيسية لعمليات التهريب في مناطق المعارضة إلى تحقيق مكاسب مالية بالدرجة الأولى، كما يتوقع أن تهريب الأفراد عبر الحدود السورية التركية يتم ضبطه بشكل أكبر في السنوات الأخيرة من قبل هيئة تحرير الشام التي تقع معظم عمليات التهريب في نطاق سيطرتها، وبالتالي يتوقع أن الهيئة تستخدم المعلومات الخاصة بعمليات التهريب كعامل للتقارب مع الجانب التركي، حيث تشير بعض المصادر إلى تبادل المعلومات حول الأشخاص العابرين للحدود.

شبان سوريون يأخذون قسطا من الراحة خلال محاولتهم عبور الحدود إلى تركيا (الجزيرة)

خلاصة

رغم الفوضى التي دخلت بها سورية في سنوات الحرب، إلا أن التهريب لا يعد ظاهرة حديثة النشأة، فجذوره مرتبطة بالفساد المنظَّم في سورية، وقد شكلت لبنان إحدى أهم مناطق التهريب منذ دخول الجيش السوري إليها منتصف سبعينيات القرن الماضي من خلال ما عُرف بالخطوط العسكرية التي أصبحت مصدر رزق للضباط وعناصر الأمن.

وشكَّل التهريب قبل 2011 مصدراً مهماً لكبار المتنفذين في البلاد وبعد 2011 أصبحت الحدود مع مختلف الدول أكثر سيولة مما شجع عمليات التهريب للسلع والبشر من سورية وإليها، وإن بقيت الحدود مع لبنان هي الأكثر سيولة نظراً لتداخل القوى اللبنانية والسورية وتشابك مصالحها.

وقد تحول التهريب خلال السنوات الماضية من سياسة يقوم بها كبار المتنفذين وتتغاضى عنها الدولة، إلى سياسة للدولة وأجهزتها، فقد أدّت العقوبات الدولية المفروضة على النظام إلى تحوله إلى الاعتماد على الاقتصاد الأسود لتمويل عملياته العسكرية والأمنية بشكل خاص، وتأمين الدخل عموماً.

وقد برزت داخل مؤسسات الجيش مجموعات تولت إدارة هذا الملف، سواء على مستوى تصنيع وتهريب المجموعات إلى الخارج، أو على مستوى ترفيق المهربات داخل مناطق النظام. وتمثل الفرقة الرابعة التي يرأسها ماهر الأسد الفاعل الأساسي في هذا النطاق، حيث سيطرت على معابر داخلية ورعت عمليات تهريب خارجية وأصبح لديها شبكتها الخاصة من مهربين وعناصر ترفيق ورجال أعمال مما طور من أعمال التهريب بشكل غير مسبوق.

ويبدو أن النظام السوري وجَّه لإصدار مجموعة من القوانين التي تساعد على تطوير أعمال التهريب كقوانين السماح للمؤسسات والأفراد من الصناعيين بتأمين المحروقات، وضم أعضاء من كبار شبكات التهريب لمجلس الشعب وإعطائهم الحصانة القانونية وكذلك قوانين منع استيراد السيارات والموبايلات وغيرها من قوانين.

وإلى جانب النظام بمؤسساته ورجالاته، استخدم حلفاؤه الأراضي السورية كممرات للتهريب، حيث أصبحت الميليشيات الشيعية المدعومة إيرانياً تعتمد على التهريب كمصدر تمويل أساسي، بحيث أصبحت هذه الميليشيات أكثر قدرة على الاعتماد على مصادرها الذاتية، بما يحدّ من الإنفاق الإيراني المطلوب، مثلما يُساعد التهريب في إضعاف دول الجوار، وخاصة تركيا والأردن، ثم دول الخليج، وهي مصلحة إيرانية أساسية.

كما وجدت بعض فصائل المعارضة في تهريب الأشخاص والسلع مورداً للرزق يمكن الاعتماد عليه فطورت قدراتها للسيطرة على بعض المعابر الداخلية التي تساعد في ذلك ورعت عمليات تهريب أفراد، فيما اتجهت هيئة تحرير الشام لجعله مصدراً رئيسياً في سلة

التمويل الخاصة بها فضبطت شبكات التهريب وأجبرتها على دفع حصص لصالحها، ويتوقع أنها تستفيد من المعلومات الخاصة بالتهريب لصالح تطوير علاقاتها مع أطراف إقليمية.

وهكذا فإن التهريب في سورية لم يَعُدْ مجرد فعل اقتصادي، حيث تطور بعد عام 2011 ليصبح أحد أهم أدوات التأثير السياسي الداخلي والخارجي، وأحد الأسباب المفسِّرة لتحركات الفاعلين في سورية.

التهريب في سورية

النطاق والبعد السياسي والاقتصادي

إعداد:
خالد التركاوي
باحث رئيسي في مركز جسور للدراسات

تصميم واخراج
BEYOND CREATIVE.AGENCY

www.jusoor.co